

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٦٩

بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛
 وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها
 في الميزانيات المستقلة والملحقة ؛
 وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ؛
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم قطاع
 الصناعة والثروة المعدنية ؛
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء المؤسسة
 المصرية العامة لصناعة الحديد والصلب ؛
 وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى «الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد
 والصلب» مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية،
 وتلحق بوزارة الصناعة والبترول والثروة المعدنية وتسري في شأنها
 أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه.

مادة ٢ - تختص هذه الهيئة بكل ما يتعلق بتنفيذ مجمع الحديد
 والصلب وما يترتب عليه من مشروعات أخرى تتصل به اتصالاً مباشرًا
 سواء كانت مشروعات تكميلية أو مشروعات مرافق متعلقة به
 وبخاصة الأعمال الآتية:

- (أولاً) إجراء جميع الأبحاث والدراسات الازمة لتنفيذ المشروع.
- (ثانياً) وضع برامج تنفيذ المشروع.
- (ثالثاً) القيام بإجراءات التنفيذ أما ب نفسها أو بواسطةغير.

مادة ٣ - يشكل مجلس إدارة الهيئة برئاسة وزير الصناعة
 والبترول والثروة المعدنية وعدد من الأعضاء يصدر بتعيينهم وتحديد
 مكافآتهم ومدة عضويتهم قرار من رئيس الجمهورية.

مادة ٤ - مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا للم الهيئة على شئونها
 وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها،
 وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الفرض الذي قامت
 من أجله الهيئة وعلى الأخص ما يأتي:

- (١) وضع الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي للهيئة.

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٦٩

بالغاء وزارة الاتصال العربي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛
 وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣
 وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر
 بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ؛
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٣٠ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة
 الاتصال العربي والقرارات المعدلة له ؛
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل تسمية
 المؤسسة العربية العامة للنقل الجوى إلى مؤسسة الطيران العربية
 المتحدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٤٣ لسنة ١٩٦٨
 بإنشاء الهيئة العامة للطيران المدني ؛

قرر :

مادة ١ - تلغى وزارة الاتصال العربي وتوزع الأجهزة التابعة لها
 وفقاً للأحكام الواردة بهذا القرار.
 ويكون لوزير الصناعة سلطات الوزير المختص بالنسبة للعاملين
 بالديوان العام وذلك بصفة مؤقتة حتى يتم نقلهم إلى جهات أخرى.

مادة ٢ - تقل مصلحة الأرصاد الجوية إلى وزارة البحث العلمي.

مادة ٣ - تتبع المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكهربائية
 والإلكترونية وزير الصناعة.
 وتتبع مؤسسة الطيران العربي المتعددة وزير الاقتصاد والتجارة
 الخارجية.

وتتبع الهيئة العامة للطيران المدني وزير النقل.

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
 صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٩ (٢٢ مايو ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

مادة ٨ - يقدم رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة تقريرا شهريا لمجلس الادارة عن تقدم سير العمل في مشروع مجمع الحديد والصلب والمشروعات التي تدخل في اختصاص الهيئة و تقوم بتنفيذها سواء ما تقوم الهيئة بتنفيذها بنفسها أو بواسطة جهة أخرى .

مادة ٩ - تؤول الى الهيئة أصول وحقوق والتزامات المؤسسة المصرية العامة لصناعة الحديد والصلب المتعلقة بتنفيذ مجمع الحديد والصلب .

وينقل العاملون القائمون بشئون هذه الأصول الى الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب بحالتهم .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر براسة الجمهورية في ٦ ربى الأول سنة ١٣٨٩ (٢٢ مايو سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٦٩

بتشكيل مجلس ادارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٦٩ بانشاء الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب ؛

قرر :

مادة ١ - يشكل مجلس ادارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب على النحو التالي :

السيد وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية ، رئيسا .
السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

السيد وزير النقل .

السيد وزير الزراعة .

السيد وزير الاسكان والمرافق .

السيد نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع .

السيد رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية .

(٢) اصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للهيئة وذلك دون التقيد بالقواعد المعمول بها في الحكومة .

(٣) اصدار اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بالهيئة وسائر شئونهم دون التقيد بالقوانين واللوائح المعمول بها في الحكومة .

(٤) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي .

(٥) النظر في التقارير الدورية المشار إليها في المادة ٨ التي تقدم عن سير العمل بالهيئة .

(٦) النظر في كل ما يرى وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية عرضه من سائل تدخل في اختصاص الهيئة .

ويجوز لمجلس ادارة الهيئة أن يشكل من بين أعضائه أو غيرهم لجأنا دائمة أو مؤقتة تختص كل منها بمهمة معينة ، وتقدم هذه اللجان قراراتها للجلس للنظر فيها .

مادة ٥ - تكون للهيئة ميزانية خاصة شاملة ايراداتها ومصروفاتها يتم وضعها دون التقيد بأحكام المواد ٢، ٣، ٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وت تكون ايراداتها من الاعتمادات المخصصة لها في ميزانية الدولة شاملة الاعتمادات المخصصة لمشروع مجمع الحديد والصلب وما يترب عليه من مشروعات أخرى تصل به اتصالا مباشرا سواء كانت مشروعات تكميلية أم مراقب متعلقة به ومن أي حصيلة أخرى نتيجة نشاط الهيئة .

مادة ٦ - للهيئة أن تتعاقد وتجري جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .

ولها أن تSEND تنفيذ أحد المشروعات المرتبطة على مشروع تنفيذ مجمع الحديد والصلب إلى جهة عامة أخرى ، و تقوم هذه الجهة بتنفيذ المشروع بمعرفتها على أن يكون الصرف على المشروع من ميزانية الهيئة في جبابات منفصلة .

مادة ٧ - يكون للهيئة جهاز تنفيذي يعين رئيسه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية يتولى ادارة الهيئة وتصريف شئونها وتمثيلها في علاقتها بالأشخاص الأخرى وأمام القضاء ، ويجوز لوزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية أن يهدّل لعضو أو أكثر من أعضاء مجلس الادارة أو غيرهم من مديرى الهيئة القيام بعض اختصاصات رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة طبقا لطلبات العمل .